

التكتلات الاقتصادية كآلية لاستدامة التنمية من خلال تعزيز البعد التكنولوجي

-دراسة حالة الآسيان في الفترة (2000-2019)-

Regional economic blocs as a mechanism for sustainable development by strengthening the technological dimension –Asean case study-

عربي إيمان^{1*}، بلبخاري سامي²

¹ جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، مخبر: LDLD، الجزائر، aribi-imene@univ-eltarf.dz

² جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مخبر: LDLD، الجزائر، belbekhari.sami@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/10/27

تاريخ الاستلام: 2021/09/08

الملخص:

بنيت حثيات هذه الدراسة على مسعى إيجاد ثغرة واقعية التطبيق لربط التكتل الاقتصادي بمستلزمات تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز بعدها التكنولوجي، باعتبار أن الحيادية باتت وجه عقيم للمنافسة ولا بد من الخوض في تجارب تكتلية لاندماج القوى الاقتصادية وخلق صورة فاعلة لضمان مكانة تنافسية والنهوض باقتصاديات الدول خاصة النامية منها وبتأخذ الآسيان نموذجاً ناجحاً أثبت جدارته في قياس مزايا التكتل على إطار الموارد المتاحة وكذا تطلعاته المستهدفة في الفترة (2000-2019)، كانت أهم النتائج المتوصل إليها، أن بإمكان التكتل الاقتصادي أن يكون مدخل تعزيز البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال نقطة نقل التكنولوجيا والاستفادة من البنى التحتية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الجانب البيئي والاجتماعي وكذا الاقتصادي، أين اتخذ منحى كوزنتس أداة قياس لحلقة الأفكار والأهداف المبتغاة من الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التكتل الاقتصادي، التنمية المستدامة، الآسيان، التنافسية، الاستثمار الأجنبي المباشرة.

تصنيف JEL: F12، O30

Abstract:

The reasons for this study were based on an effort to create a realistic gap in application in order to link the economic blocs to the requirements for achieving sustainable development by strengthening the technological dimension. The current age of dynamism made neutrality a sterile face of competition, that's why its essential to through cluster experiments in order to fuel economic forced .

By using a successful model that has provided its worth in measuring the benefits of economic blocs in line of thier vailable resources, and with thier objectives in the period (2000-2019) . The most important result has been that the economic bloc can be the culmination of strenghteni the technological dimension of sustainable development through the point of technology transfer and recovery of infrastructure through foreign direct investment, where the Koziati curve is used as measure of the cycle of ideas and objectives sought from the study.

Key Words : Economic blocs, Sustainable development, Asean, Competitiveness, Direct foreign investment.

JEL Classification: F12 ،O30

* المؤلف المرسل:

1. مقدمة:

باتت الحيادية كوجه للتنافس في ظل الديناميكية التكنولوجية السائدة وجها تقليديا بل عقيما للتواجد في الساحة السوقية، بل أن الانغلاق الاقتصادي في ظل مزايا التواجد في ساحة المبادلات الدولية يعتبر تضيق لعدة فرص بإمكانها اختصار أدرج في سلم الازدهار الاقتصادي، وعليه تصدر الإطار التكتلي وجها لاندماج القوى الاقتصادية وتعزيز المكانة التنافسية في الأسواق العالمية، للاستفادة من مزايا السوق الكبير واقتصاديات الحجم، التي تسمح بإعادة الدورات الاستثمارية وتحسين نوعيتها وجودتها بالالتفات للجانب البيئي وخلق ميزة تفوق تنافسي من هذا المنظور، ومن هذا المنطق يمكن تسليط الضوء على فاعلية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق حلقة الوصل بين المدخل التكنولوجي وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة، وباعتبار أن رابطة جنوب شرق آسيا اتخذت هذا السبيل مسلكا للنهوض باقتصاديات دولها.

إشكالية الدراسة:

وبناء على سيل الأفكار السابقة يتجسد تساؤل يمكن حوصلته في طرح الإشكالية الآتية:
ما مدى فاعلية مزايا التكتل بين دول رابطة جنوب شرق آسيا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتجسيد فرضية منحى "كوزنتس" من خلال تعزيز بعدها التكنولوجي؟
فرضيات الدراسة:

- على ضوء الإشكالية المطروحة ولبناء حثيات الدراسة يمكن رسم الإطار الفرضي في بناء الأفكار الآتية:
- التكتل يسهل العمليات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الخارجية منها والبيئة؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة مدخل فعال لنقل التكنولوجيا للبلد المضيف والعمل على تحقيق اقتصاديات الحجم؛
- استطاعت الآسيان من خلال الاستفادة من مزايا التكتل والاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تحقق أبعاد التنمية المستدامة؛
- جسدت الآسيان فرضية منحى "كوزنتس" البيئي واستطاعت تحسين معدلات نموها بعقلنة نسبة التلوث.

منهج الدراسة :

ضمن حلقة أفكار الطرح وأهداف البحث المطروحة، تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي لبناء حثيات الجانب النظري في المساق التحليلي المستهدف، وكذلك باعتبار التحليل المرتكز على الإحصائيات والبيانات ذات الصلة بالموضوع بالجانب التطبيقي .

2. التداخل الفعال بين مزايا التكتلات الاقتصادية ومقومات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن التكتلات الاقتصادية ليست إلا سلما للارتقاء في معالم مفهوم التكامل، فكلما كان خط سير التكتل في تقدم زاد الالتحام بين أعضائه وتجسدت مراحل التكامل بشكل أعمق، فالتكامل الاقتصادي ليس بالموضوع المستجد سواء كان من حيث المدخل السياسي أو التجاري وكذا الاقتصادي فهو مفهوم ينسب انبثاق فكره لفترة مضت. (عبد القادر، 2009، صفحة 23)

1.2 التكتلات الاقتصادية من منظور تكاملي:

هناك تداخل بين مفهوم التكتل ومفهوم التكامل، لكن لو تم التمييز لوجد أنها وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن الفصل وتعريف كل منهما على حدة.

حيث يعتبر التكتل الاقتصادي درجة من درجات التكامل الاقتصادي، حيث يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا وتاريخيا، والتي تجمعها مصالح بهدف تعزيز التعاون لتحقيق تلك المصالح (محمد، 2014، صفحة 44)

فالتكتل الاقتصادي بالإضافة أنه تجمع عدة دول لبناء حيز اقتصادي متضافر الجهود، فهو أيضا ركيزة من ركائز تعزيز مفهوم العولمة الاقتصادية (Farzad, 2015, p. 22)، بما يتمشى والانفتاح السوقي والمبادلات الدولية، وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بناء على التعريف المؤطر للتكتل، يمكن تعزيز المفهوم من خلال تسليط الضوء على أهم مزاياه، بداية بنقطة تقسيم العمل بين الدول المتكتلة بما يسمح بالاستفادة من التخصص والاستغلال الأمثل للموارد، أيضا اتساع السوق، إضافة إلى حرية انتقال رأس المال والعمل، وكنقطة مهمة القدرة على المساومة والتعامل مع الترتيبات التكاملية الأخرى في ظل انصهار الجهود في قوة قيان تكتلي موحد، بما ينعكس على الأكيد على عدة نقاط أخرى تساعد على الانتعاش الاقتصادي من ارتفاع معدل النمو وخلق فرص عمل بما يسمح باستدامة النقطة السابقة. (سالم وهاجر، 2015، صفحة 7)

2.2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مقومات الجذب وضرورة التطبيق :

الاستثمار بصفة عامة يعتبر عجلة التنمية في الاقتصاد، وبتسليط الضوء الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل الضعف والعجز التكنولوجي في البلدان النامية يمكن اعتباره حلا ناجعا

فالاستثمار الأجنبي المباشر كما عرفته منظمة الأمم المتحدة (UNCTAD)، هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح استراتيجية ودائمة ومقدرة على الإدارة بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتهي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (أحلام، 2020، صفحة 63)

بتسليط الضوء على منظمة التعاون الاقتصادي، فقد ركزت على نقطة الاستفادة المزدوجة للطرفين بما يخلق مفهوم الاستدامة التنموية، فكانت صياغة تعريفها كالآتي: "الاستثمار الأجنبي المباشرة هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان مقيم آخر، من خلال القيام بمشاريع استثمارية، وتعنى المصلحة الدائمة بوجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر والمؤسسة هذا من جانب، ومن جهة أخرى ذلك التأثير البارز على التسيير وإدارة المؤسسة". (نفيسة، 2016، صفحة 2)

حيث تكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اعتباره وسيلة إمداد الدول بما تحتاج من موارد مالية وكذا طبيعية بمنظور الطرفين سواء المستثمر الأجنبي أو البلد المضيف، أيضا يعتبر حلا للحد من العديد من المشاكل الأخرى، أبرزها هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال دون تأطير استفادة فعالة لاقتصاد الدول (بوضياف،

(2010، صفحة 110)، إضافة إلى أنه من الممكن أنم يكون حل ناجع للحد من البطالة، من خلال تحقيق وفورات اقتصادية على الأكد ستنعكس على عدة مؤشرات، إ كزيادة في معدلات النمو وزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، بما يسمع بتوسع ونوع من الديمومة المؤسسية ، وهذا ما يجعل الدولة المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الاستراتيجية (السعيد، 2007، صفحة 123)بتمهيد أرضية داعمة من بنى تحتية، نقل التكنولوجيا والاستفادة من الكفاءات الأجنبية.

أخذا بعين الاعتبار لاختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية للدول المضيفة التي تدفعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الهادي، 2007، صفحة 75)، وفي ظل دوافع الاستثمارات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث البحث عن المصادر واستغلال المزايا النسبية للبلد المضيف وكذا الرغبة في التوسع والنمو والتخفيف من مخاطر السوق الواحد بالاستفادة من تكاليف عوامل الإنتاج ، في ظل الاستفادة من تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة (نفيسة، 2016، صفحة 15) ، وكذا الاستفادة من اقتصاديات الحجم بفعل إنتاجها الضخم (أحمد ح.، 2020، صفحة 78) وفي شق ثالث تلك الآثار الستاتيكية وكذا الديناميكية للتكتل الاقتصادي الإقليمي، وفي ظل مساق موضوع الدراسة لابد من بتسليط الضوء عل آثاره في جانب البحث والتطوير حيث يحفز التوجه للبحث والتطوير في ظل توسع السوق زيادة المنتجين بما يزيد حدة المنافسة وبالتالي بفعل حرية الولوج إلى الأسواق وهذا ما يوجه المؤسسات إلى اتخاذ منى الاستثمار في مجال البحث والتطوير لحيازة الابتكارات التي تضمن البقاء في سوق موسوم بالاستثمار الأمثل للموارد والكفاءة وكذا الجودة (زين الدين، 2011، صفحة 30)، وعليه البقاء وتربع حصة سوقية ما والحفاظ عليها ليس مرهون بالتواجد بقدر ما هو مرهون بالتحسين والتجديد.

هنا يمكن فصل التداخل الايجابي بين مزايا التكتل من تخفيضات ضريبية و تسهيل المعاملات في إطار بنود التعاملات والمبادلات التكاملية، بما يجذب ويسمح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بترك بصمتها من المنظور السابق بنقل التكنولوجيا والكفاءات المسيرة وكذا تعزيز البنى التحتية في المناطق المستثمرة، واستفادة الطرفين

3.التنمية المستدامة غاية ووسيلة:

قد يكون مفهوم التنمية المستدامة مفهوما مستجدا، إلا أن معناه يضرب بجذوره إلى أحقاب مضت، ففحوى محتواه متجذرة في أزمنة قديمة، وإن لم يظهر جليا (طامشة، 2016، صفحة 355)، فبتواتر مراحل تطور مع مفهوم التنمية تمخضت الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية مفهوم التنمية المستدامة.

1.3 التنمية المستدامة تعريفا:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة والوجهات المؤطرة للمفهوم، حيث ورد المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم. (فريد ولين، 2018، صفحة 601)

الاستدامة لوحدها مفهوم شامل كما تطرق إليه كل من Chamber et Conway، اللذان عرفا مفهوم الاستدامة أنه ذلك المفهوم الذي يمتد ليشمل أمن وأمان المعيشة، وأن تحقيق ذلك للمواطن هو غاية نهائية لأي سياسة، ويرتكز ذلك على تحقيق التفاعل بين الأمن الغذائي وبين البيئة، لأن توفير للمواطن حاجياته سيترجم على الأكيد في محافظته على بيئته (أحمد ع.، 2012، صفحة 28)

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تتضمن في سياساتها ما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد ما يسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات، ما يسمح بإعادة الدورات الاستثمارية، بخلق مشاريع ناشئة محلية كتحصيل حاصل بما يسمح بتحسين المستوى المعيشي للفرد بما يزيد من سقف تطلعاته للإبداع والابتكار واستغلال التكنولوجيا المنقولة، وكل هذا سينصب في إطار المنافسة والتوجه نحو الحفاظ على البيئة سواء من حيث انتقاء المشاريع بما يراعي الجانب البيئي أو الانتقاء العقلاني للمشاريع الاستثمارية حسب المشاريع المتاحة.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم التنمية المستدامة، يتضح ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة تكمن في كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي.

1.2.3 البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية. يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر يمكن ذكر منها ما يلي: (الطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية).

2.2.3 البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة بالاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم. (مراد، 2010، صفحة 135)

3.2.3 البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطا على الموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية والحراك الاجتماعي وكذا استدامة المؤسسات باعتبار أنها محرك أساسي مساعد لتحقيق المتطلبات السابقة. (نبل، 2018، صفحة 18)

4.2.3 البعد التكنولوجي: وقوام البعد التكنولوجي هو نقل المجتمع للرقى الصناعي، والتقني، واستثمار نتاج ذلك في التقدم النظيف المعقلن للموارد والأقل تلويث، بفاعلية الوزنة بين التكلفة البيئية والرقى الاقتصادي (إيمان والطبيب، 2013، صفحة 370)

4. التنافسية ونظرية الفجوة التكنولوجية:

يعتبر التنافس الدولي فيصّل تواجد سوقي دولي وانفتاح عالمي من عدمة، وبتزايد ديناميكية التكنولوجيا والتجديد المستمر للميزة التنافسية وسرعة حياة المنتجات السوقية، بات الاكتفاء بمكانة تنافسية ثابت يوازي تواجد وقفي وتدهور اقتصادي، فلا بد من هامش أمان يكمن في استدامة الميزة التنافسية لضمان مكانة تنافسية في الأسواق العالمية.

1.3 التنافسية والانفتاح الدولي:

إن الانفتاح الاقتصادي خاصة بالاستناد على الفرضيات القائمة بالنسبة لنظريات التجارة الدولية، بات ضرورة لا أمراً اختيارياً للاستفادة من فرص توسيع السوق وتجنب تكبد تكلفة الفرصة البديلة، لكن هذا يتطلب الحيازة على شروط التنافس الدولي.

إن التنافس من المنظور الدولي المكانة التي تستطيع من خلالها الدولة في إطار الانفتاح السوقي نصب محل في الأسواق الدولية في ظل المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي لمواطنيها، أي بالموازات القدرة على استدامة ارتفاع معدات نمو الدخل الفردي الحقيقي. (عمر، 2018، صفحة 31) وهنا تكمن ثغرة الخلق والتحسين المستمرين لركائز الميزة التنافسية وليس الميزة بحد ذاتها في إطار إبطاء وكذا تجديد دورة حياة المنتجات.

2.4 نظرية الفجوة التكنولوجية:

إن التكنولوجيا هي ركيزة خلق الميزة التنافسية، وكذلك أساس استدامتها والحفاظ على مكانة تنافسية في شراسة المنافسة الدولية.

قدم الاقتصادي ريموند فيرنون Raymond Vernon (1966)، نظرية دورة حياة المنتج، حيث لم يقبل فرض تطابق الفنون التكنولوجية الذي افترضته نظرية هيكرش وأولين، فتستند نظرية فيرنون إلى مبدأ اختلاف الفنون التكنولوجية، وعلى أساس حرية تنقل عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) دولياً، وكذا عدم وجود ثبات العلة مع الحجم.

فتقوم النظرية على أساس فرضية تباطؤ التقليد للاقتصادي M.Pposner (1966)، حيث أن مبدأ النظرية قائم على وجود فترة إبطاء ما بين ظهور التكنولوجيا في دولة وانتشارها في دول أخرى (آمال، 2019، صفحة 41).

يمكن اعتبار ما سبق هو المطلوب في ظل مزايا التكتلات الاقتصادية وما توفره ركائز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بخلق ميزة تنافسية مستدامة تسمح بنقطة الإبطاء جودة واحتكاراً بما يحقق اقتصاديات حجم من جهة ومن جهة أخرى الاستغلال العقلاني للموارد بحكم عقلنة التجديد للتكنولوجيا.

5.رابطة جنوب شرق آسيا بين التنظير ومزايا التطبيق:

تعتبر رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، من التجارب الرائدة في النجاح، التي استفادت لحد كبير من مزايا تكتلها، حيث تعرف عدة دول من أعضائها بتلك القفزة والسرعة في تحسن معدلات نموها.

1.5 لمحة عن الآسيان:

بداية كان الحلف مؤطراً بجانب سياسي هدفه الأساسي خلق هامش أمان سلمي بالمنطقة (Catherine & Laetita, 2009, p. 3) مكون من خمسة أعضاء: تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وكان الهدف الرئيسي تجاوز حرب محتملة بالمنطقة، في ظل الصراع تلك الفترة بين الكتلتين الشرقية والغربية (الحرب الباردة)، حيث تم الاعلان عن نشأة رابطة جنوب شرق آسيا بعد اجتماع رؤساء الخارجية للدول الخمس في

العاصمة التايلاندية بانكوك سنة 1967، ثم انضمت بروناي دار السلام سنة 1984، ثم انضمت فيتنام ولاوس وماينمار سنة 1997، بانضمام الدولة العاشرة كمبوديا سنة 1999 (زين الدين، 2011، صفحة 92) مع بداية التسعينات، كانت هناك نقلة نوعية في المجال الاقتصادي للتكتل، من حيث الهيكل المؤسسي وكذا العلاقات الدولية الاقتصادية منها والثقافية، حيث باتت الرابطة تضم بلدان لها وزنها الاقتصادي كسنغافورة التي تربعت صدارة أكبر الأقاليم ازدهارا في العلم الثالث سنة 1992، ويهدف الوصول إلى هدف تعرفه جمركية صفر بالمائة. تم التوقيع على منطقة تجارة حرة لدول الآسيان وصولا بعدها إلى إسقاط الحواجز الغير جمركية، وذلك ما يساعد على تفعيل نقطة جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنه في سنة 2000، عرف الجانب التعاوني على جميع الأصعدة بالتركيز على الاقتصادي والسياسي وكذا الأمني تطورا كبيرا بعد عقد أكبر منتدى أمني لقارة آسيا بتايلاند.

قد وقعت الآسيان على اتفاقيات تجارة حرة مع الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية واستراليا وكذا نيوزيلندا، كما أنشأت جامعة آسيان الاقتصادية، واليوم تشكل سابع أكبر اقتصاد عالمي، وفي الطريق لتصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2050. (kishore, 2017, p. 2)

2.5 نظرة تحليلية لمزايا تكتل رابطة جنوب شرق آسيا بين التنظير وواقع التطبيق:

سيتم محاولة التنسيق مع الطرح النظري، بالتعرض إلى نفس النقاط في إطار الواقع الاقتصادي للتكتل رابطة جنوب شرق آسيا.

1.2.5 مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة جنوب شرق آسيا:

يمكن اعتبار نقطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، عامل تأثير وتأثير ، فهي عامل تأثر بانجذابها بمزايا التكتل ومقوماته، وعامل تأثير بعدي كنتاج لتوطنها في البد المضيف، بداية بنقطة تأثيرها، الجدول أسفله يوضح التدفقات الاستثمارية لدول الرابطة:

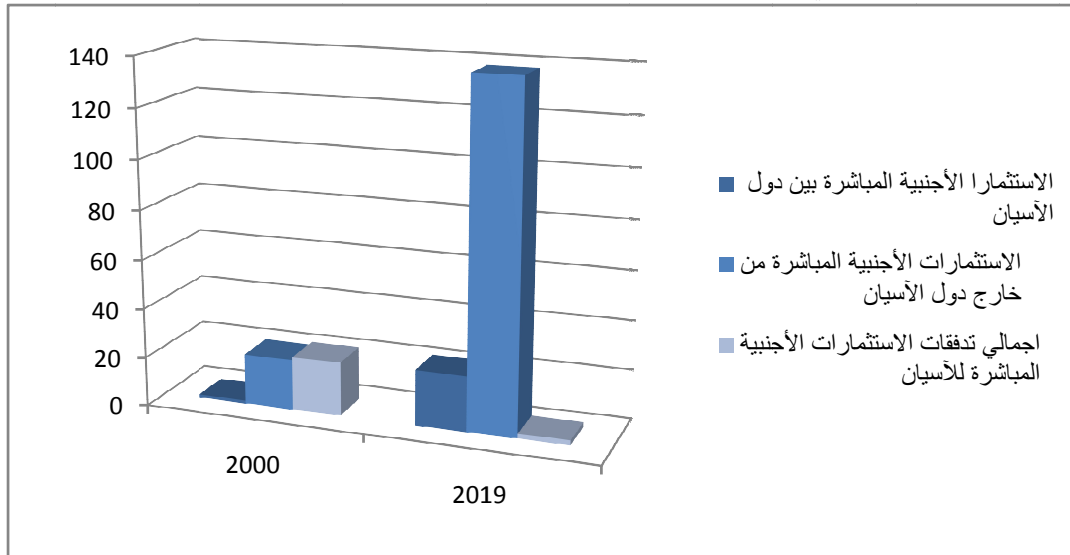
الجدول 1: مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رابطة جنوب شرق آسيا في الفترة الممتدة 2015-2018

الآسيان	بروناي دار السلام	إندونيسيا	كمبوديا	ماليزيا	الفلبين	سنغافورة	تايلند	فيتنام	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ميانمار	
118.7	0.2	1.7	16.6	1.1	10.2	2.8	5.6	59.7	8.9	11.8	2015
119	-0.2	2.3	3.9	1.1	11.3	3	8.3	73.9	2.8	12.6	2016
146	0.5	2.7	20.6	1.7	9.3	4	10.3	75.7	8	14.1	2017
154.7	5	3.1	22	1.3	8.1	3.6	9.8	77.6	13.2	15.5	2018

Source: ASEAN investment statistics, database of 2019, p5.

بناء على الجدول أعلاه، هناك تزايد في قيمة التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وذلك بالنسبة لكل دول الرابطة دون استثناء، حيث يترجم هذا الارتفاع في قيمة الاستثمار للرابطة ككل الذي ارتفع من قيمة 118.7 مليار دولار سنة 2015، إلى 154.7 مليار دولار سنة 2018، وهذا ما يعزز فكرة احترام الكيان الكتلي للرابطة أولاً، ومن جهة أخرى الاهتمام بكل دولة عضو دون تهميش، ويمكن إسقاط هذا على التعامل مع دول أخرى وبناء علاقات باحترام كيان الكتلة دون تغليب المصلحة العضوية في مثالي المنطقة الحرة المتوقعة مع قانات اقتصادية عالمية، حيث أن الشكل الموالي سيوضح الصورة أكثر.

الشكل 1: التدفق الداخلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الآسيان ومن خارجها. (مليار دولار)

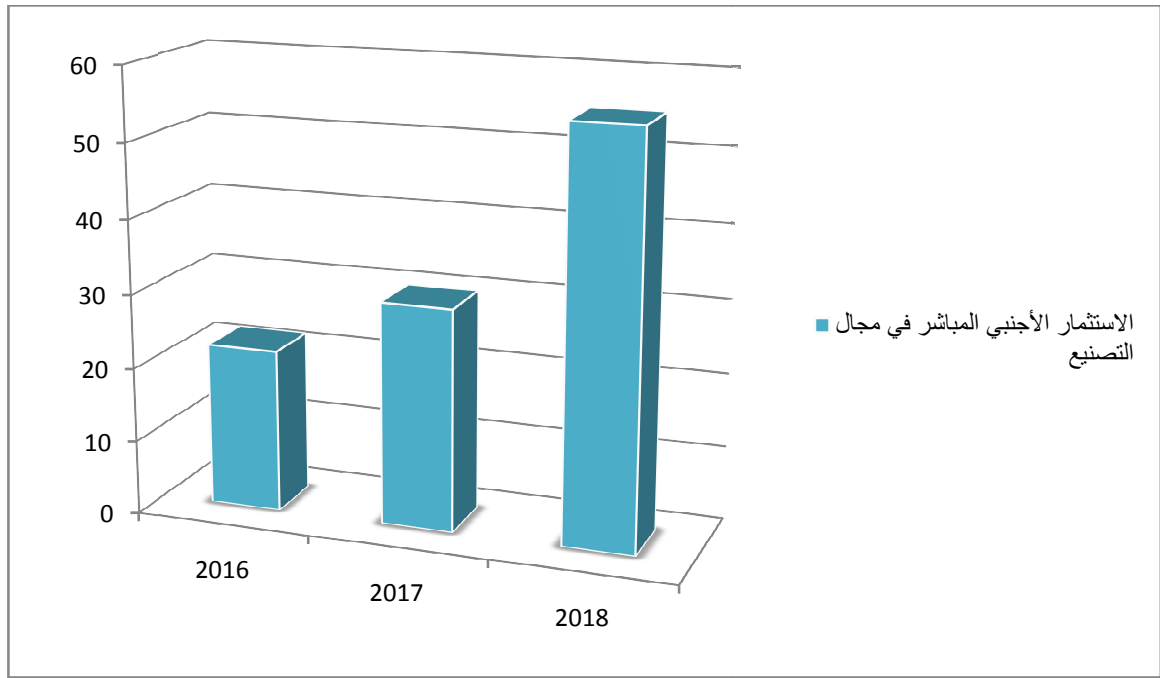


Source: ASEAN Key Figures, 2020, p 51.

ما يعكسه الشكل أعلاه، هو تلك القفزة الملحوظة بين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، سواء خص الأمر جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينة في إطار التكتل بين دول الرابطة، أو الاستثمار الأجنبي المتدفق من خارج إطار الدول الأعضاء، فكما سبق الإشارة، في العقدين السابقين كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للآسيان في اتجاه متزايد، ما يمكن ملاحظته في ارتفاع ملحوظ من 21.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 إلى 160.6 دولار أمريكي في سنة 2019، وذلك بخلق استثمارات متبادلة ومدروسة في ظل مقومات مساعدة من تقارب ثقافي سهل نقطة المعاملات من حيث تقبل أنماط الاستثمارات، وكذلك من حيث استهلاك السلع والخدمات وعدم وجود صعوبة إقناع أو تعود المجتمع المستهلك على منتج لا يتبنى فكر وثقافة دخليه بالنسبة لبيئته ومعتقداته، إلى جانب نقطة التقارب الجغرافي التي بدورها تعتر عامل جوهري من حيث فاعلية المبادلات من حيث تكاليف النقل خاصة، بما ترجم في الزيادة المستمرة لمعدل تدفقات التجارة البينية بين الدول الأعضاء، هنا لابد من تسليط الضوء طبعاً على نقطة الجائحة التي مست أنحاء العالم التي أكيد أثرت بشكل سلبي على هذا التقدم الإيجابي المستمر في التدفقات حسب ما أفضى عنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالرجوع إلى الطرح الإيجابي في تخطي للاستثنائية التي وقعت الجائحة والتي كإشارة بسيطة تعكس نوعية الاستثمارات المتدفقة التي يمكن إسنادها إلى مرجعية حصص الاستثمار حسب الأنشطة المستثمر فيها، والتي عادة ما كانت مبنية على المادة الرمادية لرأس المال

البشري المنعكس في القطاع الخدماتي والتأمينات، إلى جانب قطاع التصنيع بقوة كما هو موضح في الشكل الآتي:

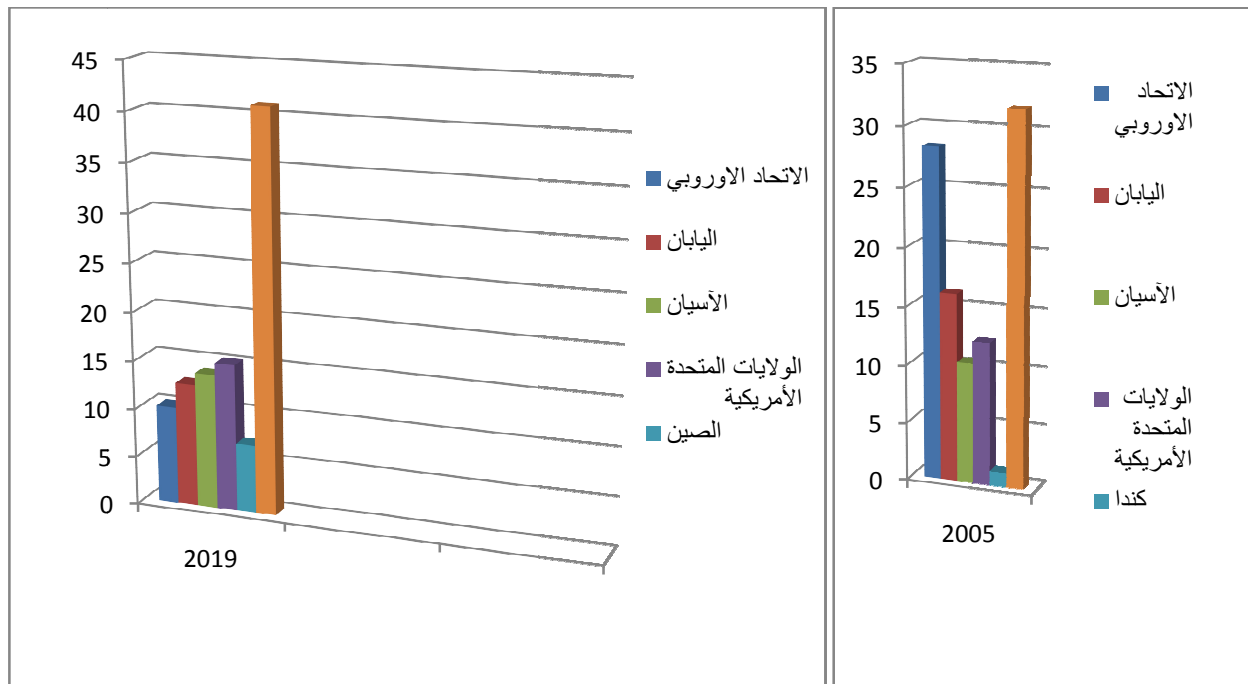
الشكل 2: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع (2016-2018)



Source: Asean investment report, 2019, p19.

كما هو ملاحظ في الشكل أعلاه، هناك ارتفاع لقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع من 22 مليار دولار سنة 2016، إلى 55 مليار دولار سنة 2018، وبالرجوع إلى النقطة السابقة فيمكن إسناد الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج الدول الأعضاء، أنها كانت نتاج العلاقات البينية النشطة بين الدول الأعضاء، في استثمار أمثل للموارد واستعداد للمنافسة الخارجة بشكل تدريجي وكذا خلق التسهيلات الجاذبة للاستثمارات من خارج نطاق الرابطة خاصة بتوفر اليد العاملة الرخيصة باعتبار القوة السكانية، وكذلك بسبب العوامل الهيكلية (زيادة تكاليف العمالة النسبية في الصين) والتي تسارعت بسبب التجارة بين الصين والولايات المتحدة، باعتبار أن أغلب التدفقات كانت من الاتحاد الأوروبي واليابان وهونغ كونغ وكذا الهند والجمهورية الكورية، حيث تعتبر رابطة جنوب شرق آسيا من أكبر المصادر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالفعل الزيادة الملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية واكبه تحسن في التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي، بل وصارت المنطقة محل جذب لتدفقات من أكبر الدول اقتصاديا كما هو موضح أسفله :

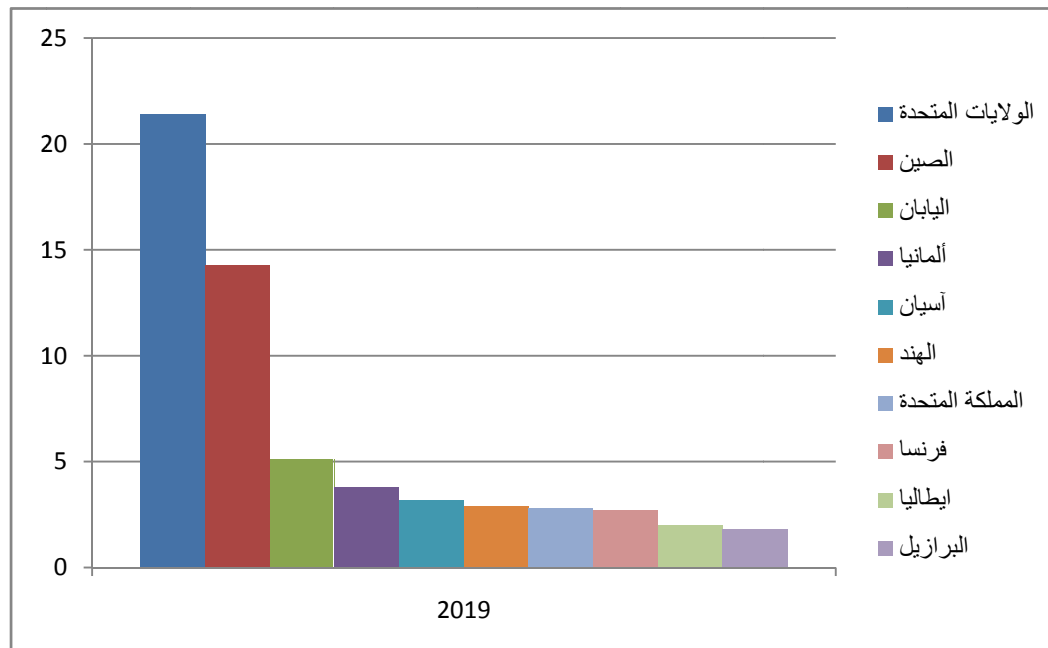
الشكل 3: أفضل خمس دول مساهمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للآسيان (2019-2000)



Source: Asean Key Figures, 2020, p31.

وفي سيل الطرح السابق من الأفكار المحللة بناء على المعطيات المتاحة في ما يتعلق بالمبادلات الاستثمارية في إطار التكتل المدروس، يمكن تعزيز الفكرة السابقة، بتسليط الضوء على المكانة الاقتصادية للدول المستثمرة في الآسيان، والشكل الموالي يوضح ترتيب أكبر خمس اقتصاديات العالم.

الشكل 4: أكبر خمس اقتصادات عالمية لسنة 2019



Source : Asean key figures 2020, p 31.

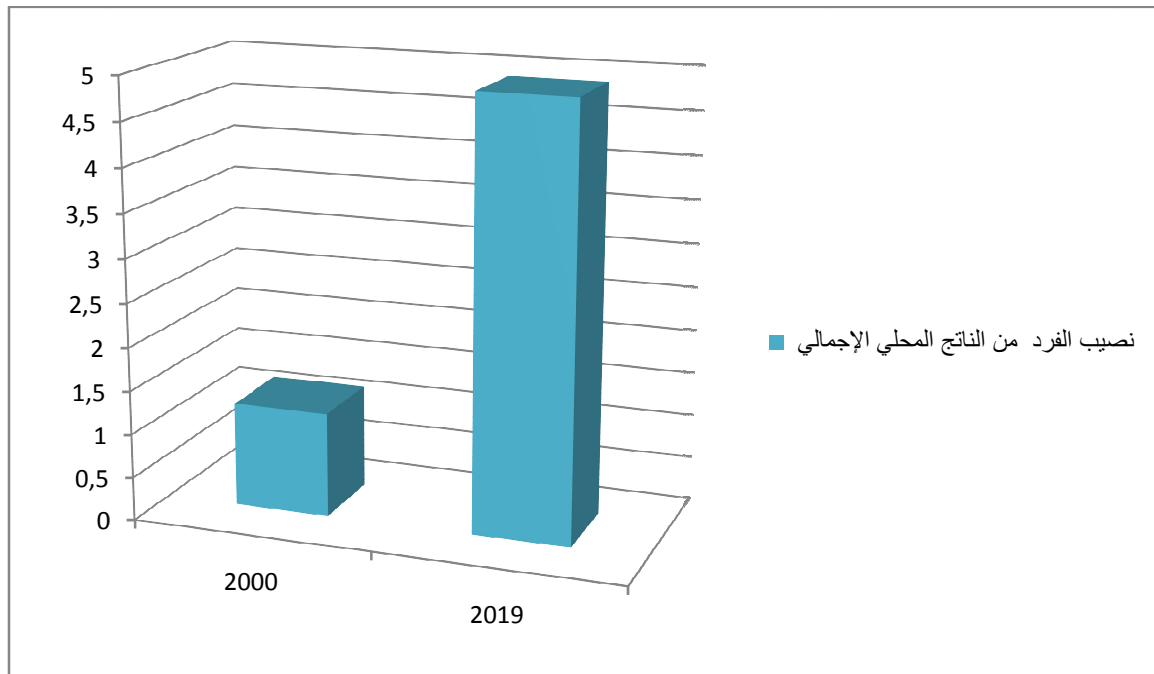
من الشكل أعلاه يمكن الربط بين أهم البلدان الاقتصادية، واستقطابها من طرف دول رابطة جنوب شرق آسيا بما يوسع نطاق استفادتها من المبادلات البينية إلى بوابة المبادلات العالمية، وإيجابيات ذلك على الدول الأعضاء والرابطة ككل، فالشيء المهم في تسيير شؤون الرابطة هو الاستفادة ككتلة وليس لدولة على حساب أخرى بالأخذ بعين الاعتبار كل دولة وإمكانياتها ومقاوماتها من جهة دون إهمال احتياجاتها في تجسيد لأهل بنود التكامل والتعاون في الاستفادة المتبادلة وتغليب المصلحة العامة للتكتل التي تنعكس على الأکید على المصالح الخاصة للدول الأعضاء.

وعليه كل ما سبق ذكره ينصب في انعكاس مزايا التكتل من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما ينعكس على التنشيط القطاعي للاقتصاد، من خلال توفير بنى تحتية، نقل التكنولوجيا وتوطينها والاستفادة من الكفاءات الأجنبية المؤطرة، كل هذا سينعكس على الأکید على العمل باقتصاديات الحجم والوفورات التي يخلقها الاستثمار الأمثل للموارد وديمومة الحلاقات الاستثمارية البينية والخارجية، وهذا ما انعكس على صادرات التكنولوجيا المتقدمة للرابطة.

2.2.5 انعكاسات الأثر السكوني والديناميكي لتكتل الآسيان:

بناءً على ما سبق من تحليل للوضع الاقتصادية لرابطة جنوب شرق آسيا، ومزايا التكتل من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن التماس هذا الانعكاس في ملاحظة تطور معدل نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي:

الشكل 5: نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (مليار دولار)



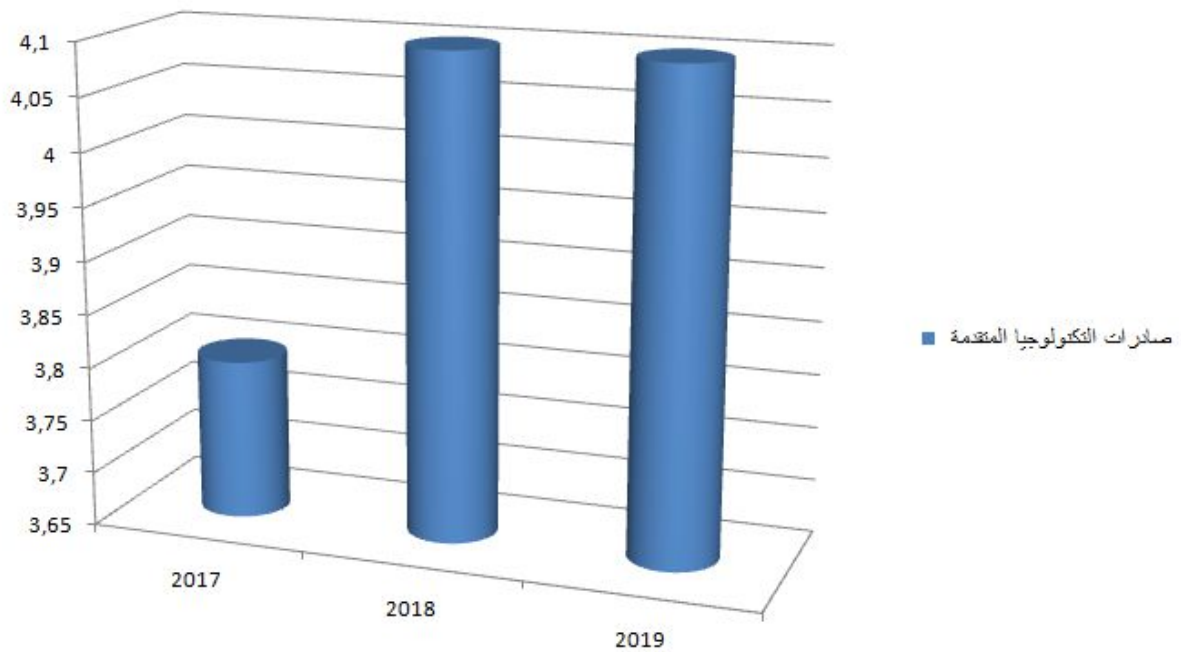
Source : Asean Key figures, 2020, p 40.

من الشكل أعلاه، هناك ارتفاع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1.2 مليار دولار لسنة 2000، إلى قيمة 4.83 مليار دولار لسنة 2019، وهذا ما يعكس انتعاش اقتصادي يمكن إسناده إلى التنشيط القطاعي

للاقتصاد والاستثمار الأمثل للموارد بفعل الانفتاح السوقي البيئي والعالمي في ظل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما وفره من بنى تحتية، نقل التكنولوجيا وتوطينها والاستفادة من الكفاءات الأجنبية المؤطرة، كل هذا سينعكس على الأکید على العمل باقتصاديات الحجم والوفورات وديمومة الحلاقات الاستثمارية البيئية والخارجية، ما انعكس على النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

وعلى نفس خط المنطق التحليلي، فإن التوطن التكنولوجي في رابطة جنوب آسيا الذي يواكبه التحسن المستمر في معدلات النمو الاقتصادي، سيسمح بالاستغلال المحلي الأمثل لمزايا التكنولوجيا المنقولة، وتحسين نوعية الاستثمارات وكذا الصادرات، حيث يبين الشكل الآتي قيمة الصادرات من التكنولوجيا المتقدمة:

الشكل 6: صادرات دول رابطة جنوب شرق آسيا من التكنولوجيا المتقدمة

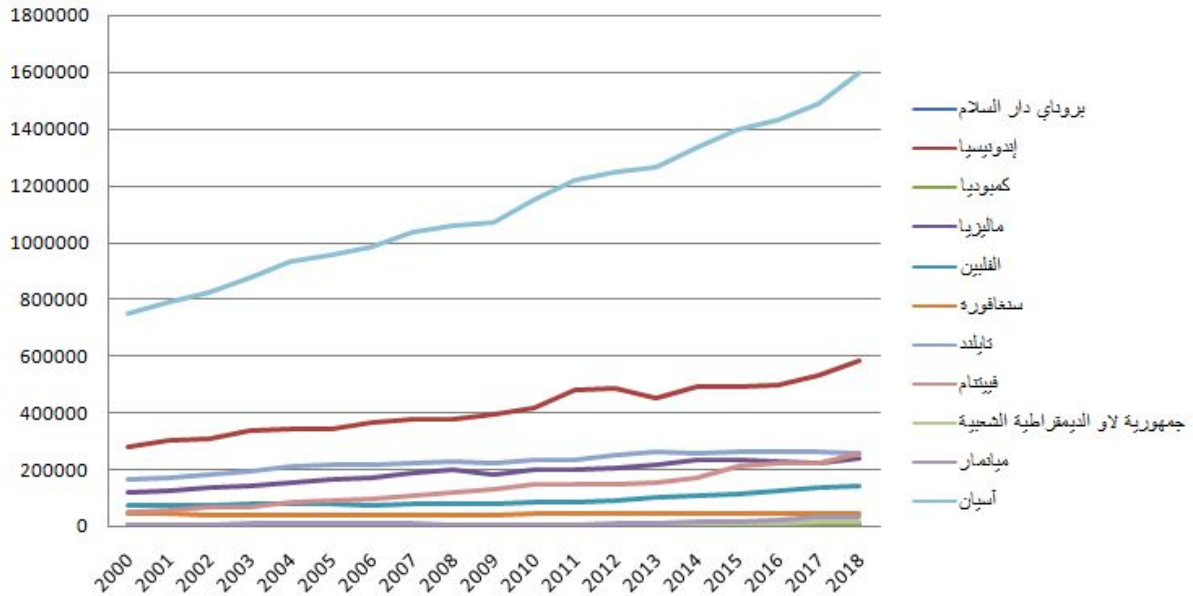


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

إن نسبة صادرات الآسيان في تزايد نسبي حيث بلغت قيمة 4.1 مليار دولار سنة 2019، وهذا دلالة على استفادة الرابطة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمر النظام البيئي الصاحب للشركات الناشئة في جنوب شرق آسيا بفترة النمو المذهل، إذ ظهرت الآسيان كمنطقة جذب مغرية للاستثمارات الأجنبية وعلى الرغم من تأثير الوباء كان رصيد جذب استثمارات الشركات الناشئة من طرف المنطقة قد بلغ 8.2 مليار دولار أمريكي سنة 2020، فيعزز الاقتصاد الرقمي في المنطقة قطاعا قويا لبدء التشغيل في العديد من أسواقها الأسرع نموا مثل فيتنام وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وماليزيا وكذا المركز المالي للمنطقة، إضافة إلى سنغافورة أين تجذب الشركات الناشئة في المنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع أنحاء العالم، في حين تتطلع شركات التكنولوجيا الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية الاستفادة من الفرص التجارية التي توفرها السوق الكبيرة،

وعليه خلق مشاريع مبنية على أساس تكنولوجي في ظل تطوير مستمر كلها سينصب على التحسين والتطوير في نوعية المشاريع القائمة والمستقطبة، ما سينعكس على الاهتمام البيئي، في ظل خلق جو تنافسي بديناميكية متزايدة، بما يجعل الجانب البيئي ركيزة خلق الميزة، ويمكن قياس هذه النقطة بحجم انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون، باعتبار ارتباط الأنشطة الصناعية بالتلوث البيئي، وكما سبق الإشارة مساهمة هذا القطاع بقوة .

الشكل 7: انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون (الكيلو طن) لدول رابطة جنوب شرق آسيا

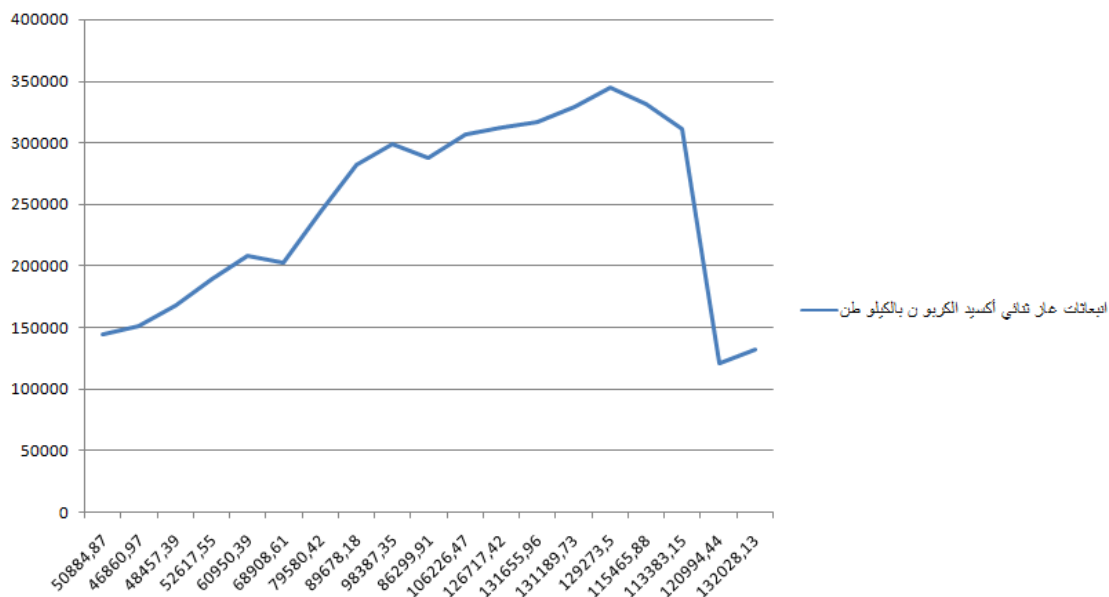


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

هناك تزايد نسبي لمعدل انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون لكنه ليس بتلك الوثيرة مقارنة مع تلك المعدلات الضخمة بتكتلات أخرى وبدول نامية، وهذا يمكن إسناده إلى نوعية المشاريع المعتمدة للنهوض باقتصاد الرابطة واستدامة معدلات نموها، حيث مثلاً هناك توجه كبير لاستغلال المورد السكاني باعتبار الارتكاز البارز عليه من طرف السياسات المبني عليها في دول الرابطة باتخاذ ماليزيا خير مثال، واستثمارها المادة الرمادية المتاحة، وباعتبار كما سبق الذكر احترام سياسة الرابطة التعامل بمبدأ الانصهار الكياني للدول في إطار مصلحة التكتل، انعكس هذا على نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة باحترامها بل واستغلالها هذه النقطة واستثمارها في الصحة تطوير المستشفيات والأدوية والقطاع الصحي بشكل عام، فمثل هذا التوجه سيعتمد على النوعية والجودة وعلى الأكيد احترام المعايير البيئية على خلاف استنزاف الموارد بخلق مشاريع دون مراعاة الجانب البيئي فقط لسد مثلاً ثغرة البطالة، أيضاً من منظور تحليلي آخر حسب المعطيات والبيانات المتاحة، فالاستثمار الأمثل للموارد وتفاذي الخلق الفوضوي للمشاريع والاستثمارات التي تكبد الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة وهذا ما يخلق جو تنافسي للتسابق لخلق واستدامة الميزة التنافسية والعمل أكثر على الجودة والنوعية.

وللجمع بين الانعكاس الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي تم اتخاذ منحى كوزينتس سبيلا للاختبار، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 7: منحى كوزنتس البيئي لرابطة جنوب شرق آسيا في الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

إن منحى كوزنتس أو فرضية EKC تترجم العكسية بين معدل التلوث و معدل النمو الاقتصادي حرف ل مقلوب، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في بادئ الأمر يؤدي إلى التلوث، وذلك بخلق مشاريع احتياجه تشبع حاجة الفرد، ففي هذه المرحلة يكون معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي مصاحبا لزيادة انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ، وفي مرحلة ثانية، ومع تحسن المستوى المعيشي للأفراد، تتغير نوعية المشاريع والاستثمارات القائمة، وحتى احتياجات الفرد وتطلعاته، بما يسمح بالوعي لنطاقات أوسع والأخذ بعين الاعتبار الجودة والنوعية، ومراعاة الجانب البيئي، فيكون هناك علاقة عكسية بين انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (فاطمة الزهرة و محمد، 2017، صفحة 14)

وبالنظر التحليلية للشكل أعلاه، يمكن اعتبار رابطة جنوب شرق آسيا جسدت المسعى الذي يرمي إليه منحى كوزنتس، وعليه يمكن اعتبارها في مرحلة مشجعة لاستدامة نموها، وتحقيق تنمية مستدامة مبتغاة.

7. الخاتمة:

تم ترتيب أفكار الطرح النظري للدراسة بتسليط الضوء على مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي، التي تعتبر مقومات أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يوفر بدوره من مزايا وخلق إمكانيات استثمارية، تنعكس على المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي وكذا الكلي، إذ كان الهدف الأساسي هو البحث في ثغرة البعد التكنولوجي ومدى إمكانيته تعزيز أبعاد التنمية المستدامة بدفع من مزايا التكتل من خلال الاستثمار الأجنبي كمتغير وسيط، أين تمت محاولة اختبار هذا الطرح من خلال اتخاذ تجربة الآسيان مسقطا تطبيقيا بتحليل البيانات المتاحة في منحى دعم الدراسة، ومن تم بدعم ذلك باختبار وتحليل منحى كوزنتس لرابطة جنوب شرق آسيا، وهذا ما سمح برسم معالم علاقات مرتبة لمجموعة من المتغيرات والعوامل والوصول إلى نتائج مهمة.

1.7 نتائج الدراسة:

كانت أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ التكتل الاقتصادي الإقليمي ركيزة خلق مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر آلية تجسيد أهم متضمنات نظريات النمو الداخلي، بنقل التكنولوجيا وتوطينها في البلد المضيف، بل وتصديرها من جديد باستفادة مزدوجة من الطرفين؛
- ✓ أهم بعد لاستدامة التنمية في ظل الدينامكية التكنولوجية الحالية هو البعد التكنولوجي الذي يمكن أن يكون أرضية متينة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاث؛
- ✓ استطاعت الآسيان أن تستغل مزايا التكتل، بالارتكاز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم مقوماتها ويخدم متطلباتها وثغرات اقتصادها، وذلك في ظل تشابه الموارد للدول الأعضاء، فاستطاعت تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق نسبي للتنمية المستدامة في ظل آفاق مستقبلية في طور التنفيذ؛
- ✓ رابطة جنوب شرق آسيا تمكنت من رسم الشكل المثالي لفرضية منحنى كوزنتس البيئي، حيث أنه في مرحلة معينة كانت الزيادة في نصيب الفرد في علاقة طردية مع زيادة انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون، وفي مرحلة مواءمة استطاعت دول الرابطة في حزمة انصهار جهود وسياسات ناجعة أن تصل إلى علاقة عكسية بين المؤشرين في شكل مقلوب حرف U، وهو أساس الفرضية في علاقة عكسية بين التلوث وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2.7 اقتراحات وآفاق الدراسة:

- ✓ التكتل مزايا تنسق وتقاس حسب اتفاق مصالح أعضاء التكتل، فلا بد من دراسة المقومات المتاحة ورسم خط سير استراتيجي للأهداف المسطرة، وليس مجرد تبني الفكرة من منظور سياسي بحث أو اقتصادي بحث، بل بمراعاة الجانب بما يتخلل ذلك من تنسيقات على المستوى الاقتصادي الكلي وكذا الجزئي على حد سواء؛
- ✓ ليونة استخدام مزايا تعميق مراحل التكامل في ظل عدم الوصول إليها طبعا في ظل الإجراءات اللازمة يسمح بكسر عقم الاستفادة من التكتل ويسمح بالارتقاء في درجات التكامل وهذا ما فعلته رابطة جنوب شرق آسيا فاستطاعت أن تحقق وهي في ظل منطقة حرة ما لم تحققه غيرها من التكتلات في مراحل أعمق من التكامل؛
- ✓ احترام الكيان التكتلي وفتح باب التعاون والشراكات الأجنبية وحتى إقامة مناطق حرة مع دول أخرى، يسمح بالتواجد في سلاسل قيمة عالمية، ويوسع سلسلة قيمة التكتل نفسه؛
- ✓ باعتبار أن الدراسات القائمة المبتغى الأساسي منها استفادة الاقتصاد الجزائري منها، وباعتبار الآسيان تجربة رائدة للإقتداء، يمكن بناء على الوضع الحالي للجزائر في التكتل المغربي الخامل، أن تستثمر علاقاتها الأوروبية وكذا بالنسبة لتونس والمغرب للاستفادة من علاقات تنسيق في ربط بسلسلة القيمة العلمية، في ظل التوجه الجديد نحو إفريقيا ببناء منطقة حرة مع التكتل بما يسد عدة ثغرات وينهض بالاقتصاد المغربي ككل.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد حركاتي (2020): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، ص ص 73-84.
- 2- أحمد عبد الفتاح ناجي (2012)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث.
- 3- أحلام فراح (2020): دراسة قياسية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة، المجلد 40، العدد 01، ص ص 59-76.
- 4- السعيد بربيش (2007): الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عنابة، الجزائر.
- 5- الهادي لرباع (2007): التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار تنموي للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 6- آمال إسماعيل جالوس (2019): تطور مفهوم الميزة التنافسية وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.
- 7- ايمان بوشنقير والطيب دواوي (2013): التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي -دراسة تحليلية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 363-377.
- 8- البنك الدولي (2021): بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org> (consulté en 22/08/2021).
- 9- زين الدين حماشي (2011): انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 10- سالم ابراهيم وهاجري (2015): دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق: دراسة تقييمية لمجموعة مختارة من التجمعات الإقليمية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 5، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 1-33.
- 11- طامشة بومدين (2016)، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
- 12- عبد المالك بوضياف (2010): التكامل الاقتصادي الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 13- عبد القادر رزيق المخادمي (2009): التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، بن عكنون، الجزائر.
- 14- عمر بلجاية (2018): أثر الاستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة -دراسة ميدانية لشركات الاتصال في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- 15- فريد كافي وولين هماش (2018): إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 2، ص ص 569-633.
- 16- فاطمة الزهرة بن زيدان ومحمد راتول (2017): نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي اختبار منحني كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، ص ص 261-286.
- 17- محمد مصطفى محمد (2014): التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب دولية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- 18- مراد ناصر (2010)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، المجلد 16، العدد 26، ص ص 131-157.
- 19- نبيل شايب (2018): إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري قراءة نظرية ووصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 19- نفيسة بامحمد (2016): تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق OLI، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 20- Asean investment report (2019) FDI in services : Focus on Health Care : [https://unctad.org/\(consulted](https://unctad.org/(consulted) on 20/08/2021)
- 21- Catherine Figuière et Laetitia Guilhot (2009) :L'intégration économique régionale :parangon de la complémentarité entre l'économie internationale et l'EPI, colloque internationale «Economie politique internationale et nouvelles réévaluations de mondialisation »,Centre de recherche, Université de Poitiers, May 2009,France.
- 22- Farzad Mirmahboub (2015) :Libéralisation commerciale, integration économique et mondialisation, thèse pour obtenir du grade du docteur, univesité de NICE-SOPHIZ ANTIPOLIS, Nice, France.
- 23- Kishor mahboubani (2017) : Asean dand les années cinquante: <https://www.project-syndicate.org> (consulted on 01/09/2021).
- 24- The Asean secretariat Jakarta (2020) : Asean key figures, : <https://www.aseanstats.org>(consulted on 25/08/2021).